البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة الثامنة

موريتانيا: تقرير استطلاعات الرأي العام

هيئة الساحل

الثقة في الحكومة

لقد بدأت موريتانيا مرحلة جديدة من الانتقال السلمي في التناوب على السلطة كتجسيد للديمقراطية خلال الحكومة الأخيرة للبلاد ولذلك فإننا نلاحظ مدى الثقة بين المواطن والحكومة الحالية من خلال قول تسعة بالمئة من الموريتانيين إنهم يثقون بالحكومة إلى حد كبير، وقول أكثر من الربع (27 بالمئة) إنهم يثقون بها. في المقابل، يقول 38 بالمئة إن ثقتهم بالحكومة قليلة بينما لا يثق قرابة الخمس بها على الإطلاق (22 بالمئة). من أجل رفع معدلات الثقة الشعبية في الحكومة، قد يكون من المجدي العمل على تعزيز الاتصال بين الحكومة والمواطنين وتوضيح القرارات والخطط بشكل شفاف، تحسين جودة الخدمات الحكومية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، تعزيز دور المواطنين في صنع القرارات والمشاركة في العملية السياسية، واتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد.

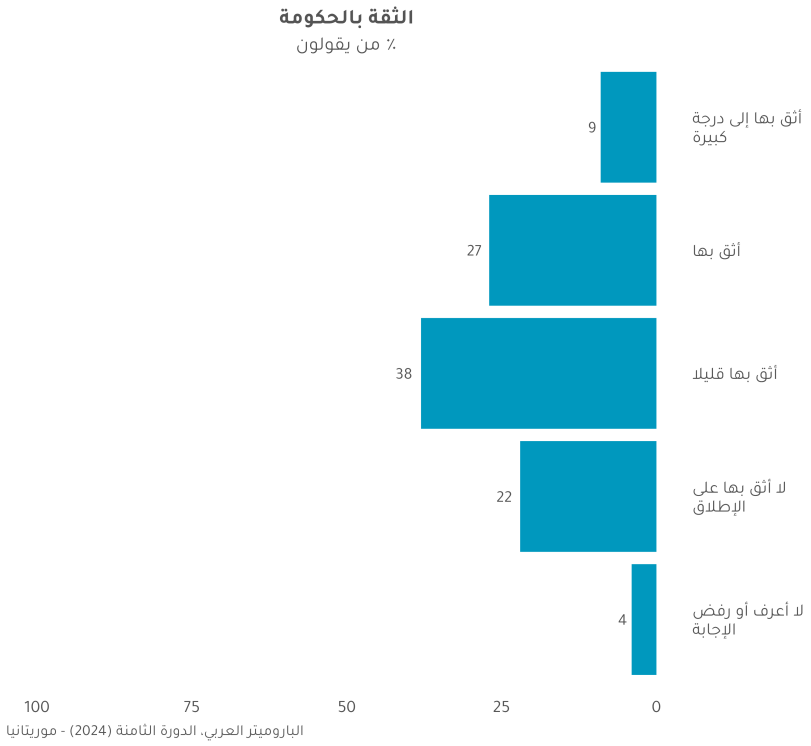

الثقة في البرلمان

لقد انتقل البرلمان الموريتاني الحالي من نظام الغرفتين إلى الغرفة الواحدة ممثلة في الجمعية الوطنية، بعد حل مجلس الشيوخ ولا أدل من معدلات ثقة المواطن في البرلمان باعتباره صوت الشعب كما يتضح من نتائج استطلاع الباروميتر العربي. تبدو معدلات الثقة في البرلمان مقاربة جدا للحكومة حيث يقول واحد من كل عشرة موريتانيين (9 بالمئة) إنه يثق بالبرلمان إلى درجة كبيرة، بينما يقول 29 بالمئة إنهم يثقون به و37 بالمئة إنهم يثقون به قليلا. بالمقابل، يقول 22 بالمئة إنهم لا يثقون ببرلمانهم على الإطلاق. يُظهر الاستطلاع تباينًا في مستوى الثقة بالبرلمان حيث يلاحظ أن نسبة الثقة الكبيرة والثقة المتوسطة تكون منخفضة مقارنة بنسب الثقة القليلة وعدم الثقة المطلقة، مما يشير إلى تحديات في بناء الثقة بين البرلمان والمواطنين.

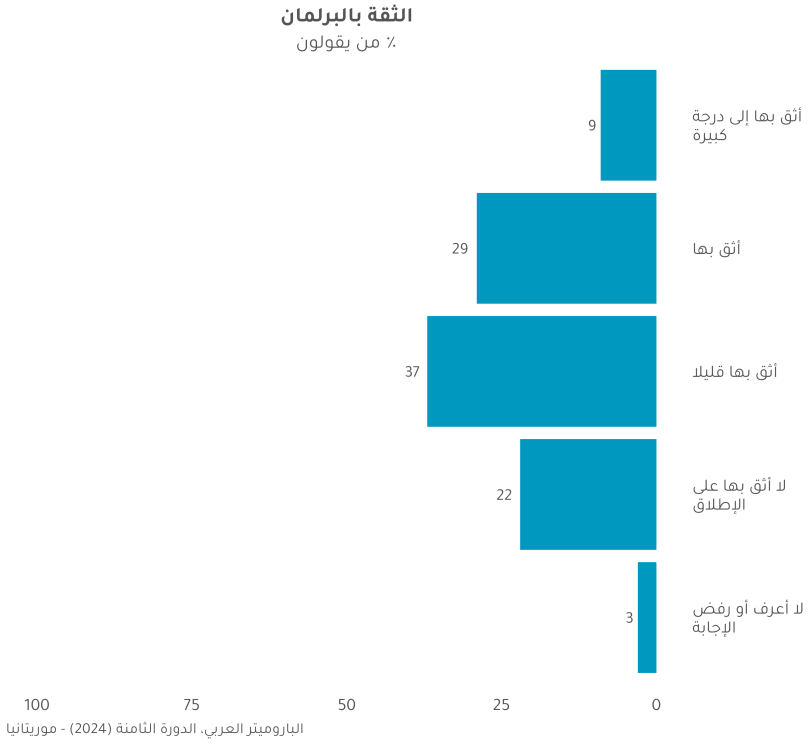

نتائج الاستطلاع تبين الحاجة لتعزيز التواصل المفتوح بين أعضاء البرلمان والمواطنين، وزيادة الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات. كما تكشف عن ضرورة تعزيز جودة وفعالية عمل البرلمان وضمان تمثيل جميع الشرائح والاهتمامات، والحاجة لتوفير آليات للمساءلة والرقابة على أداء أعضاء البرلمان، وتعزيز الشفافية في إدارة الأمور المالية والمصروفات. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في العمل البرلماني وصنع القرارات.

الثقة في النظام القضائي

إن القضاء أداة لابد من وجودها لإقامة العدل في الأرض، والمساواة بين الناس، وخاصة في مجتمع إسلامي كالمجتمع الموريتاني. يظهر من خلال نتائج استطلاع الباروميتر العربي مدى ثقة المواطن الموريتاني في القضاء حيث يقول أكثر من نصف الموريتانيين إنهم يثقون بالنظام القضائي إلى حد كبير (17 بالمئة) أو يثقون به (35 بالمئة). كذلك، يقول ثلاثة من كل عشرة موريتانيين (31 بالمئة) إن ثقتهم بالقضاء قليلة؛ بينما لا يثق 13 بالمئة في القضاء على الإطلاق. هذا الاختلاف الكبير في النسب يشير إلى انقسام في آراء المواطنين تجاه القضاء. الأمر الذي يدعو إلى زيادة مستوى الشفافية في أداء القضاء وعمليات اتخاذ القرارات، لبناء الثقة بين القضاء والمواطنين، وتحسين جودة وفعالية عمل القضاء، وتطبيق معايير العدالة والمساءلة بشكل عادل ومنصف.

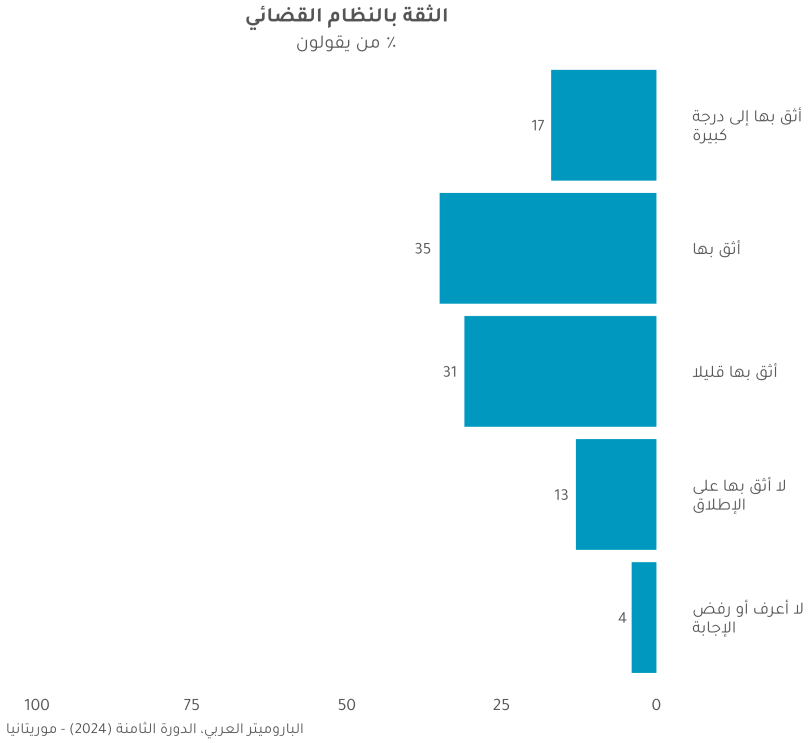

الثقة في الحكومة المحلية

لقد شهدت الفترة الأخير قفزة نوعية في تأدية الحكومة المحلية قفزة للخدمات كالمجموعة الحضرية وغيرها من أنشطة الحكومة المحلية الحيوية ونلاحظ من خلال النسب التالية مدى ثقة المواطن الموريتاني في الحكومة المحلية، حيث يقول واحد من عشرة موريتانيين إنهم يثقون بالحكومة المحلية إلى درجة كبيرة، بينما يقول أكثر من الربع (27 بالمئة) إنهم يثقون بها. بالمقابل، يعبر أكثر من ثلث الموريتانيين (36 بالمئة) عن ثقة محدودة بحكوماتهم المحلية، في حين لا يثق 22 بالمئة بها على الإطلاق. هذه المعدلات تشير إلى ضرورة زيادة مستوى الشفافية في عمل الحكومة المحلية وتقديم حسابات دورية عن أداءها ومصروفاتها، كما تشير إلى ضرورة تحسين جودة الخدمات المحلية والبنية التحتية لتلبية احتياجات المواطنين وبناء الثقة بها.

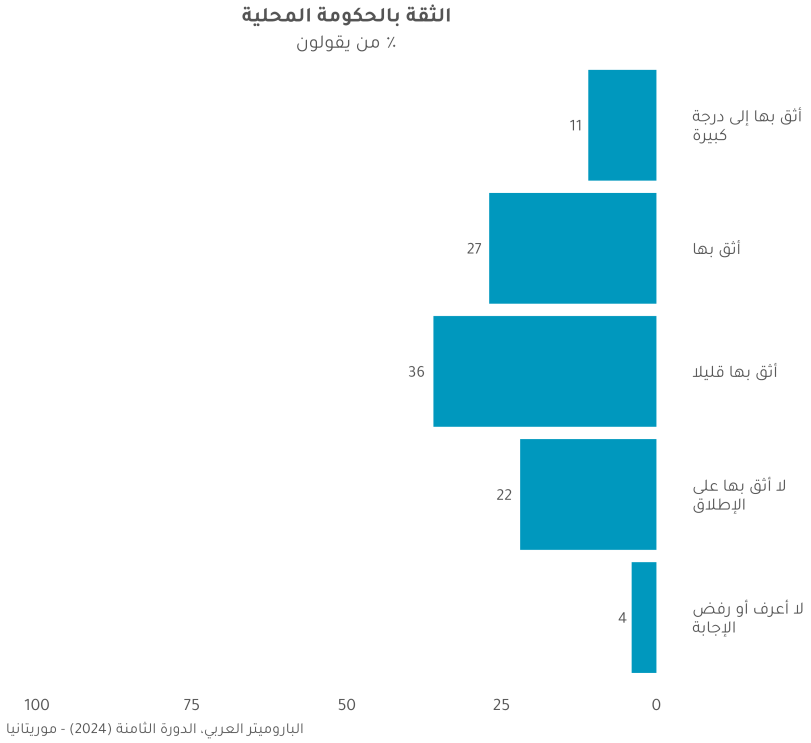

الثقة في رئيس الجمهورية

إن الرئيس الحالي للجمهورية الإسلامية الموريتانية قد حظى بثقة المواطنين وذلك من خلال برنامجه العشري الذي عكف على صياغته قبيل انتخابه رئيسا وبعد وصوله إلى سدة الحكم نلاحظ مدى ثقة المواطن الموريتاني في رئيس الجمهورية من خلال النسب التالية ، حيث يقول النصف تقريبا إنهم يثقون به إلى درجة كبيرة (22 بالمئة) أو يثقون به (27 بالمئة)؛ كما يقول ربع آخر من الموريتانيين (26 بالمئة) إنهم يثقون به قليلا. الخمس فقط (21 بالمئة) يقولون إنهم لا يثقون برئيس الجمهورية مطلقاً. تشير نتائج الاستطلاع إلى وجود تقارب في آراء المواطنين تجاه رئيس الجمهورية مع اختلافات طفيفة. وفي هذا السياق، قد يكون من المهم زيادة مستوى الشفافية في عمل الحكومة والتوضيح الدوري لقرارات الرئيس وأدائه، وتسليط الضوء على الإنجازات والإصلاحات التي تم إحرازها خلال فترة الرئاسة لتعزيز الثقة وإقناع المواطنين بالأداء الحكومي، بالإضافة إلى تشجيع الحوار والتشاركية في صنع القرارات الحكومية وتضمين آراء وآراء المواطنين في عملية اتخاذ القرارات.

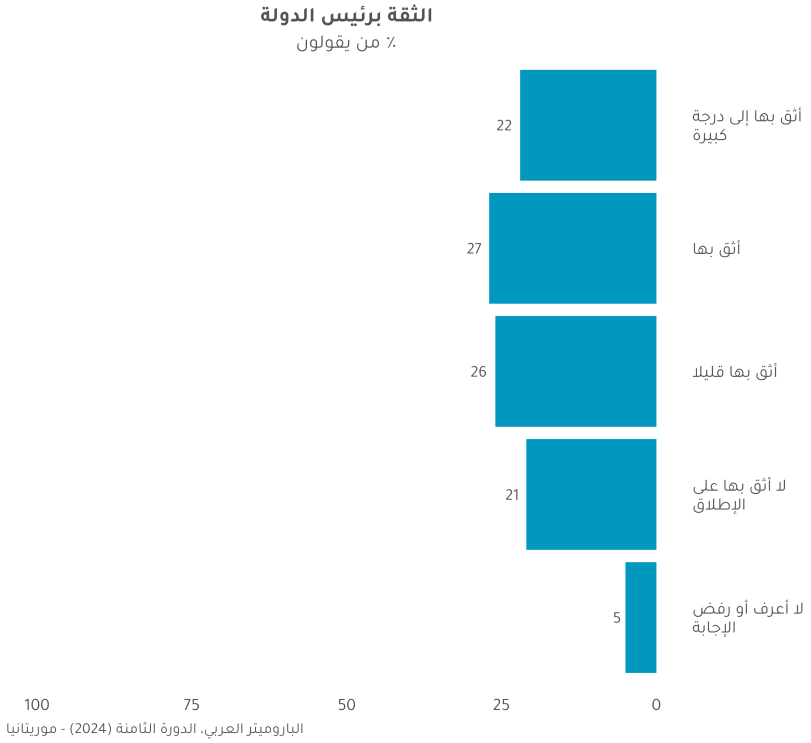

الثقة في الوزير الأول

يلعب رئيس الحكومة أو الوزير الأول في موريتانيا دورا أساسيا بحسب ما نصت عليه المادة ٣٣ من الدستور والمراسيم ذات الصبغة التنظيمية ، فهو يحدد السياسة العامة للحكومة بإشراف من رئيس الجمهورية؛ كما يوزع المهام بين الوزراء ويدير وينسق العمل الحكومي وهو كذلك مسؤول عن العمل الحكومي أمام البرلمان. وعند معالجة الثقة برئيس الحكومة الموريتانية فقد بدى أن أغلبية المواطنين تتجه إلى التوجس من مسألة الثقة فكان رأيها على السؤال العام المتعلق عموما برئيس الوزراء على نحو التالي: يقول 12 بالمئة إنهم يثقون بالوزير الأول إلى درجة كبيرة، بينما يقول الربع إنهم يثقون به. بالمقابل، يقول ثلث الموريتانيين (35 بالمئة) إنهم يثقون به إلى درجة قليلة ويقول ربع آخر (24 بالمئة) إنهم لا يثقون به على الإطلاق. يتكشف من نتائج الاستطلاع أنه لا بد من تحسين أداء الحكومة والعمل على تنفيذ الوعود وتحقيق التغييرات الإيجابية المطلوبة، وضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات الهامة وتوضيح الأسباب والأسس وراء هذه القرارات.

تقييم أداء الحكُل ككُل

توضح نتائج الاستطلاع تباينًا كبيرًا في آراء الناس بشأن أداء الحكومة، حيث يقول 10 بالمئة من الأشخاص إنهم راضون جدًا، و25 بالمئة راضون، و40 بالمئة غير راضين، و23 بالمئة غير راضين على الإطلاق. تشير هذه النتائج إلى وجود تحديات محتملة أمام الحكومة في استجابة تلك الآراء المتباينة، مما يقتضي الحوار المستمر بين الحكومة والمواطنين لفهم الاحتياجات والتحسينات المطلوبة في مختلف المجالات، مما يمكن أن يساعد في بناء علاقة ثقة وتعاون بين السلطات والمجتمع.

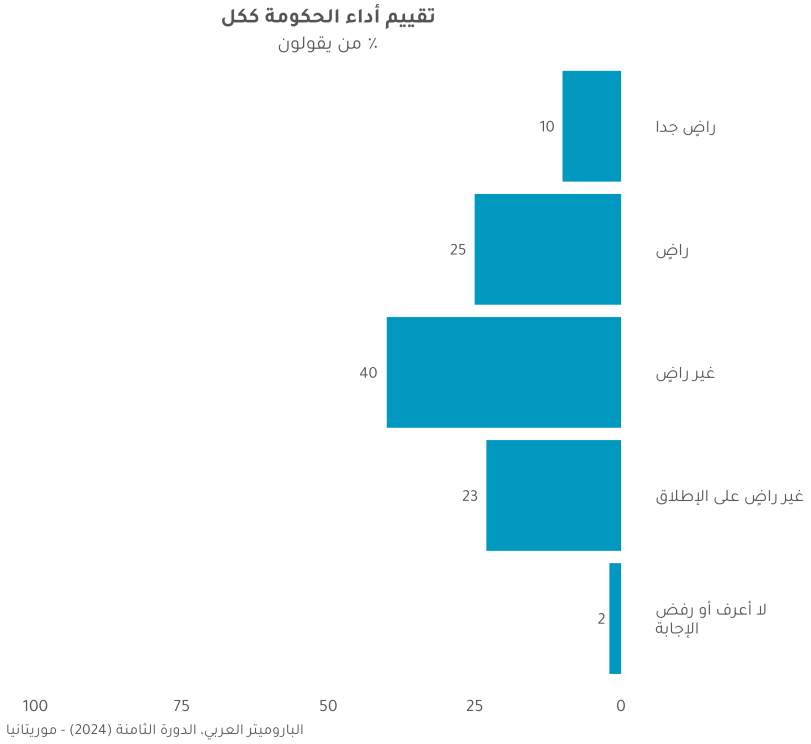

تقييم أداء الحكومة في توفير الاستقرار والامن الداخلي

يُظهر الاستطلاع تباينًا كبيرًا في تقييم الأداء، حيث يرى 14 بالمئة أن الأداء جيد جدًا، و38 بالمئة يرونه جيدًا، و32 بالمئة يرونه سيئًا، و13 بالمئة يرونه سيئًا جدًا، مما يشير إلى اختلاف وجهات النظر والتقييمات بين الأفراد. تظهر النتائج أن نسبة الراضين عن أداء الحكومة (الجيد جدًا والجيد) تفوق نسبة السلبيين (السيئ والسيئ جدًا)، مما يشير إلى وجود قاعدة داعمة للحكومة، ولكن مع وجود نسب ملحوظة من الناس غير الراضين. ومن أجل تحسين الأداء في توفير الاستقرار والأمن الداخلي، يُمكن النظر في تعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين، وتحسين سرعة وجودة الخدمات الأمنية، وتعزيز التدريب والتأهيل للكوادر الأمنية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لتعزيز الاستقرار والأمن.

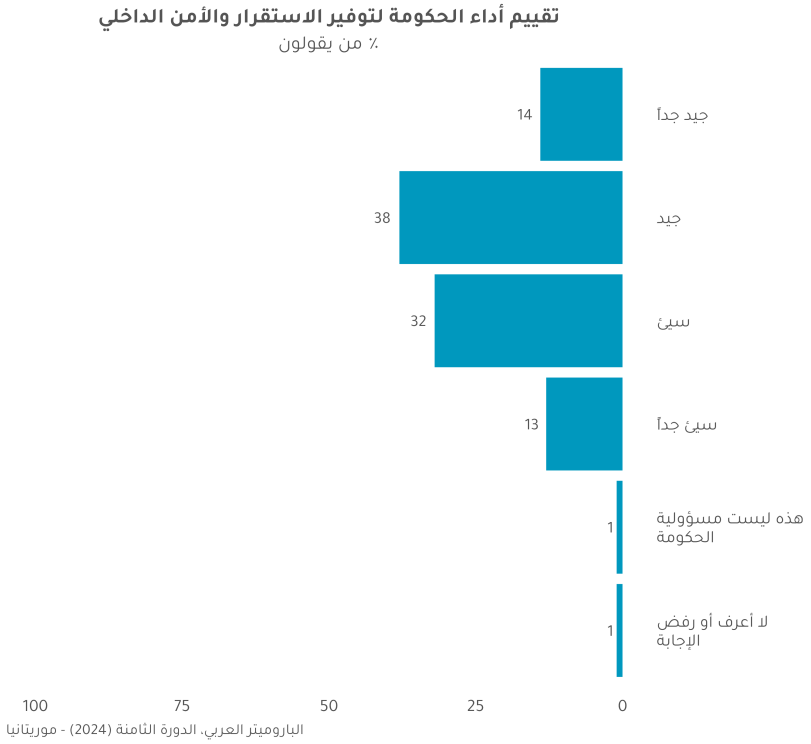

تقييم أداء الحكومة في خفض الأسعار

توضح النسب المختلفة تفاوتًا كبيرًا في آراء الناس بشأن أداء الحكومة في خفض الأسعار، حيث يرى 5 بالمئة أن الأداء جيد جدًا، و13 بالمئة يرونه جيدًا، و42 بالمئة يرونه سيئًا، و38 بالمئة يرونه سيئًا جدًا، مما يظهر انقسامًا واضحًا بين المؤيدين والمعارضين. فنسبة الراضين (الجيد جدًا والجيد) أقل بكثير من نسبة الغير راضين (السيئ والسيئ جدًا)، مما يشير إلى وجود استياء واسع من جهة كبيرة من الناس بسبب عدم كفاية جهود الحكومة في خفض الأسعار.

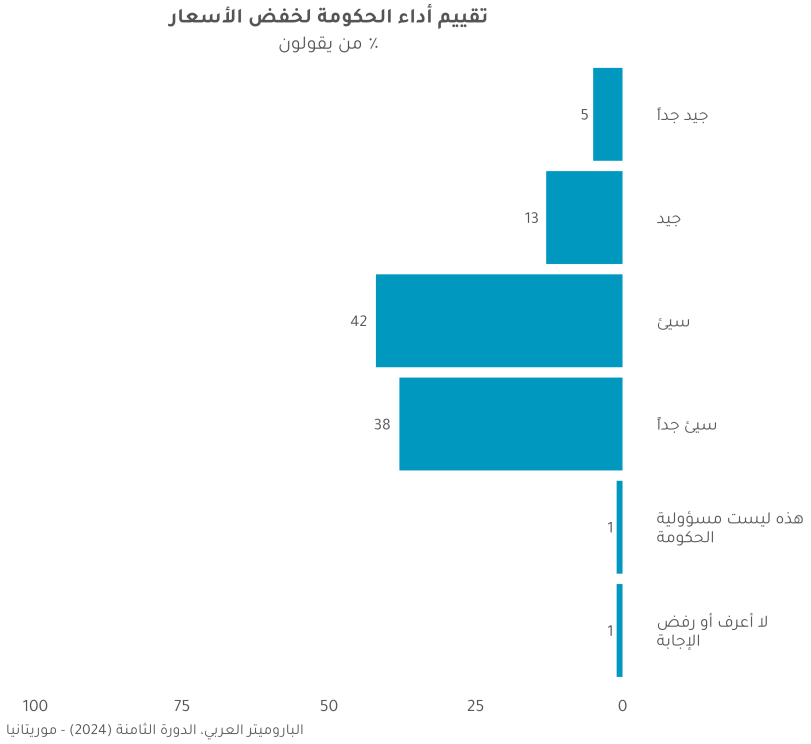

ولتحسين أداء الحكومة في هذا الجانب، يمكن اتخاذ خطوات مثل زيادة الرقابة والمراقبة على الأسعار، وتعزيز الشفافية في عمليات التسعير، وتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الضغوط الناتجة عن التضخم، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل سويًا نحو تحقيق هذه الأهداف.

تقييم الخدمات العامة

أما بالنسبة إلى الخدمات العامة، مثل معالجة النفايات يتضح أن معظم الموريتانيين غير راضيين على مستوى هذه الخدمة؛ إذ يقول أقل من الربع إنهم راضون جدا أو راضون عن هذه الخدمات. بالمقابل، يقول أربعة من عشر موريتانيين إنهم غير راضين (41 بالمئة) كما يقول أكثر من الثلث (36 بالمئة) إنهم غير راضين على الإطلاق. يظهر أن نسبة غير الراضين وغير الراضين على الإطلاق تفوق نسبة الراضين، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في خدمات جمع النفايات. هذا الأمر يتطلب الاستثمار في تطوير بنية التحتية لجمع النفايات بما يتناسب مع الزيادة في السكان والنمو الحضري، وتوعية المواطنين بأهمية فصل النفايات والتخلص منها بطرق صحيحة، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في الحفاظ على نظافة البيئة، وتحسين جودة وكفاءة خدمات جمع النفايات، مثل تحديد مواعيد منتظمة لجمع النفايات واستخدام تقنيات حديثة لتحسين عمليات الجمع والتخلص، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومة والشركات الخاصة في مجال جمع وتخليص النفايات لتحسين الخدمات.

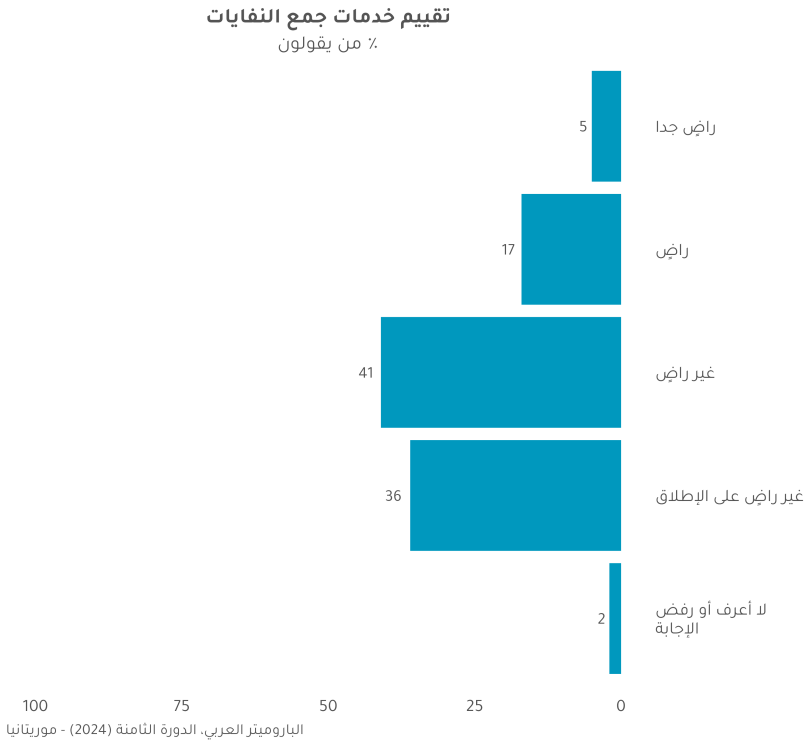

يظهر من نتائج الاستطلاع أن غالبية المواطنين الموريتانيين تعبر عن عدم رضاها عن الطرق؛ لأن معظم الطرق الموجودة متهالكة والشركات المشرفة على تشييد تلك الطرق معظمها لا تلتزم بالمعايير المتفق عليها. وتشهد الطرق في موريتانيا في كل يوم حوادث سير بسبب رداءة وسوء تلك الطرق. بالتالي، ليس من الغريب أن يعبر ستة بالمئة فقط من الموريتانيين عن رضاهم الكبير إزاء جودة الطريق، بينما يعبر 18 بالمئة عن الرضا. بالمقابل، يقول ثلاثة أرباع الموريتانيين إنهم غير راضين (40 بالمئة) أو غير راضين بالمطلق (35 بالمئة) عن جودة الطرق في بلادهم. هذه النسب تعكس مشاعر سلبية واسعة نحو جودة الطرق، مما يشير إلى مشاكل هيكلية أو تشغيلية تحتاج إلى اهتمام فوري. مما يعني تحديد نسبة عالية من المواطنين الذين يعتبرون الطرق سيئة جدًا، ويعكس وجود مشكلات جوهرية في البنية التحتية. ، وهو ما يتطلب إجراء تقييم شامل للبنية التحتية والمشاكل الفنية، وتطوير خطط عاجلة لإصلاح الطرق المعيبة وتحسين الصيانة الدورية.

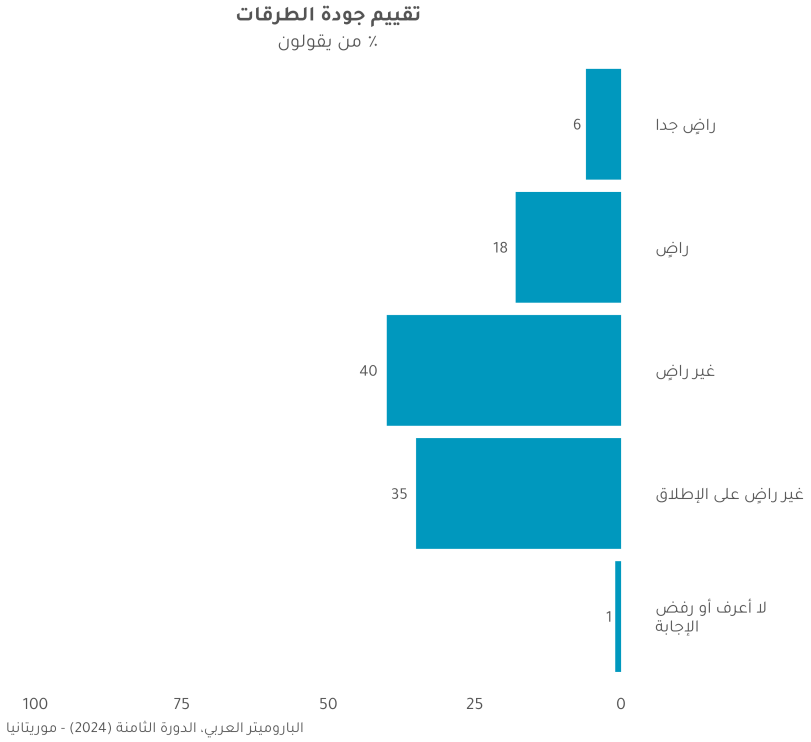

ثلاثة أرباع الشعب غير راض عن جودة الطرق، هذه النسبة تعكس عدم الرضا الشديد من قبل الأغلبية العظمى من المواطنين، مما يتطلب إجراءات تصحيحية شاملة. ويلاحظ ارتفاع نسبة الغير راضين بشكل كبير، مما يعكس ضرورة تدخل عاجل لتحسين الوضع. هذا الأمر يقتضي عقد جلسات حوار مع المجتمع المحلي لفهم مشاكلهم واحتياجاتهم بشكل أفضل، وتكثيف الجهود لتحسين جودة البنية التحتية بما يلبي توقعات المواطنين.

تشهد غالبية مدن موريتانيا شح كبير أو ندرة في المياه الصالحة للشرب خاصة في هذه الظرفية الزمنية التي تتميز بالحرارة وارتفاع درجات في الحرارة، وتعتمد معظم المدن على الآبار التقليدية لجلب الماء بغض النظر عن المخاطر المحدقة التي تواجه السكان. ويتجه معظم الموريتانيين إلى عدم رضاهم عن عدم توفير خدمة المياه، الأمر الذي يمثل عائقا ومشكلة للمواطنين. يقول سبعة بالمئة فقط إنهم راضون جدا، في حين يقول الثلث (32 بالمئة) إنهم راضون عن خدمات توفير المياه. بالمقابل، يقول ستة من كل عشرة موريتانيين إنهم غير راضين أو غير راضين إطلاقا.

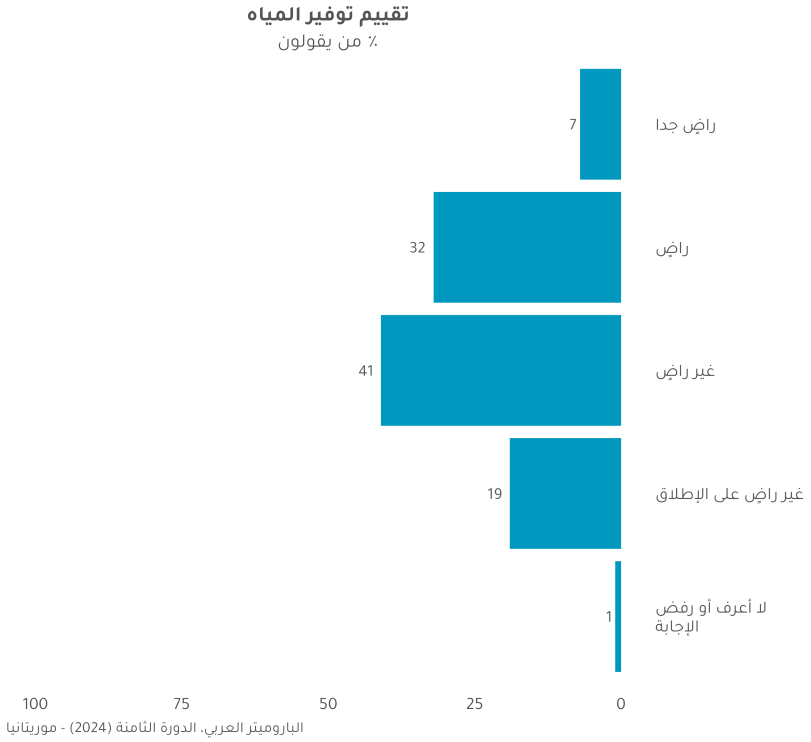

أزمة الكهرباء منتشرة على أوسع نطاق في موريتانيا. معظم الموريتانيين غير راض على تلك الانقطاعات الجزئية أو شبه الكلية وترتبط الكهرباء بحياة المواطنين اليومية بشكل عام. وعند معالجة السؤال المتعلق بتوفير خدمات الكهرباء، يقول ثلاثة من كل عشرة موريتانيين فقط إنهم راضون جدا أو راضون عنها. بالمقابل، يقول أكثر من الثلثين إنهم غير راضين أو غير راضين بالمطلق عن توفر الكهرباء في البلاد.

يتضح من السؤال حول الدفاع المدني أن أجوبة معظم الموريتانيين تتجه إلى عدم رضاهم عن الخدمة التي يقدمها الدفاع المدني فكانت أجوبتهم على نحو الآتي : 8 بالمئة راض جدا و 25 بالمئة راض إلى حد ما و39 بالمئة غير راض و26 بالمئة غير راض على الإطلاق لتكون مجموع المواطنين الموريتانيين غير راضيين 65 بالمئة على خدمة الدفاع المدني التي يقدمونها.

لا يخفى على أحد الدور الذي لعبه الأنترنت في عملية التواصل بين الأفراد والمجتمعات حيث أتاح إمكانية التواصل عن بعد بكل سهولة ويسر عبر البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات المحادثات كما ساعد على نشر الأفكار وبناء المعلومات بشكل أسرع من أي وقت. ويظهر من خلال نتائج الاستطلاع أن غالبية الموريتانيين يعبرون عن عدم رضاهم مطلقا عن خدمة الأنترنت، برغم وجود عدة شركات انترنت في البلاد، إلا أن هذه الشركات تعاني من رداءة الخدمات التي تقدمها وعجزها عن تغطية كافة مدن البلاد وتلاعبها بالزبناء. تكشف نتائج الاستطلاع أن 12 بالمئة فقط يقولون إنهم راضون جدا بينما يقول الربع إنهم راضون عن خدمات الانترنت. بالمقابل، يقول ستة من كل عشرة موريتانيين تقريبا إنهم غير راضين أو راضين إطلاقا عن هذه الخدمات.

تقييم النظام الصحي

يعد النظام الصحي من أكبر التحديات التي يمكن أن تواجهه أي دولة وأهم مجال على اي دولة العناية بيه لا سيما في دول العالم الثالث لان المنظومة الصحية هي أهم شيء يجب أن تسهر الدولة على تحسينه ورقابته. فيما يخص موريتانيا وحول هذا السؤال المتعلق بالنظام الصحي فقد أفادت نسبة 45 بالمئة من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع عن عدم رضاهم على المنظومة الصحية في البلاد معتبرين ضعف البنية التحتية ونقص الكادر البشري وعدم الرقابة إضافة إلى اهمال الحكومة أسباب جعلت النظام الصحي ضعيف جدا وشبه معدوم حيث يتم بيع بعض الأدوية المزورة والمنتهية

الصلاحية. فيما يرى 20 بالمئة أن النظام الصحي في البلاد في حالة جيدة كما اكد 7 بالمئة عن رضاهم التام. بالمقابل، يقول الربع (27 بالمئة) إنهم غير راضين على الإطلاق عن نظام الرعاية الصحية في البلاد.

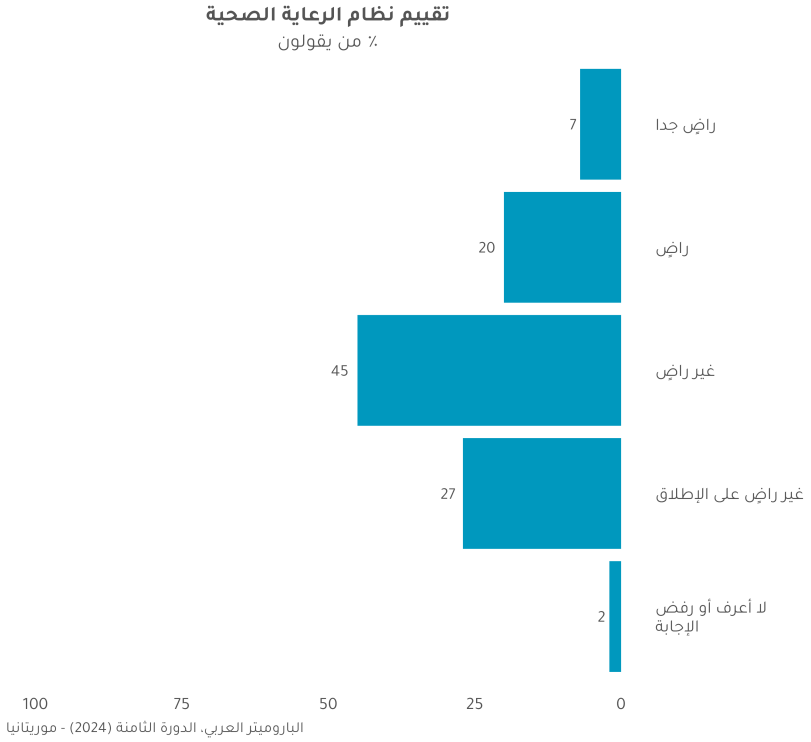

تقييم النظام التعليمي

التعليم يعد أهم المجالات للمجتمعات لا سيما الدولة النامية مثل دولة موريتانيا والحديث عن التعليم حاضر في جميع النقاشات العامة لأنه هو السبيل الأول لتقدم ونمو أي مجتمع كما أنه الوسيلة الانجح لسد الفجوة بين الطبقات. وحول الإجابة على سؤال المنظومة التعليمية في موريتانيا والإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتحسين وضعية التعليم، يقول 7 بالمئة من الذين شملهم الاستطلاع إنهم راضون جدا عن النظام التعليمي، كما يقول الخمس (21 بالمئة) إنهم راضون. بينما يعبر نسبة 45 بالمئة من المواطنين عن عدم رضاهم إزاء التعليم، خصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية وعدم إعطاء عناية من الدولة له وتهميش المدرس بشكل عام إضافة إلى ضعف التلاميذ مبررين ذالك في نقص الكفاءة في بعض المدرسين وحتي المكونين وضعف مراكز التكوين سواء المعلمين او الأساتذة، في حين يعرب الربع (26 بالمئة) من المواطنين عن عدم رضاهم المطلق في هذا المجال.

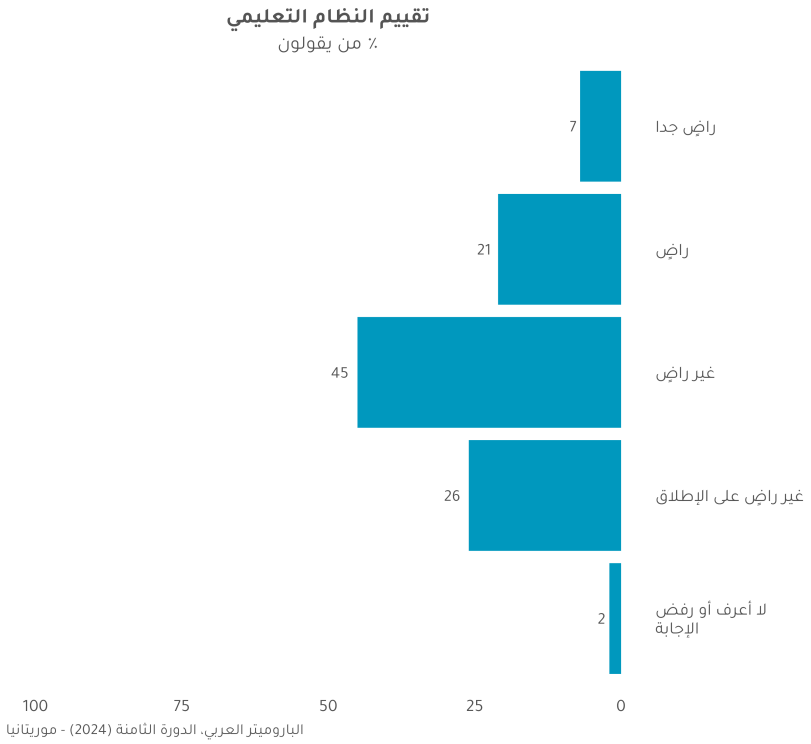

أولوية إنفاق الحكومة في العام المقبل

لم يكن من المفاجئ رؤية الدعم الحكومي في صدارة أولويات الإنفاق الحكومي حيث يقول 42 بالمئة من الموريتانيين أن الدعم الحكومي يجب أن يكون أولية في العام المقبل، في حين يليه التعليم في المركز بنسبة 21 بالمئة والمنظومة الصحية 14 بالمئة وجاء تحسين الظروف والطرق والمواصلات 13 بالمئة.

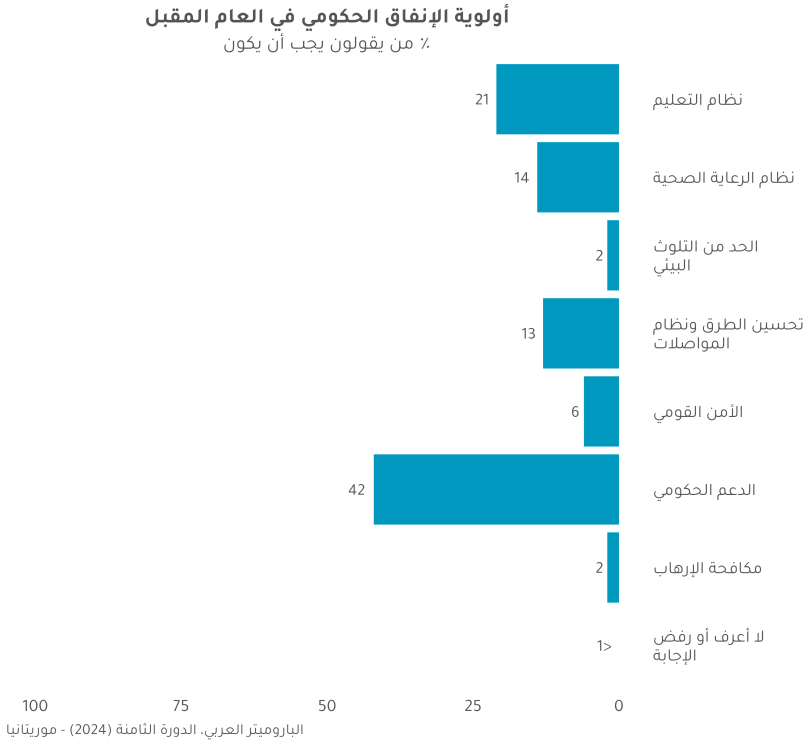

الوضع الاقتصادي

إن أزمة كوفيد١٩ وانعكاس الحرب في أوكرانيا ما زالا يلقيان بظلالهما على صحة ورفاهية السكان ويرهقان كاهل الإقتصاد. ذالك أن توقف النشاط الإقتصادي على الصعيد العالمي خلال الفصل الأول من 2020 وعدم التأكد من الانتعاش في المدى المنظور أديا إلى أضرار إقتصادية جسيمة وآثار إجتماعية اقل ما يقال عنها إنها معضلة؛ ونتيجة التضافر تراجع الاستثمارات وإنكماش الطلب الداخلي. تأثرت موريتانيا بشكل كبير بإنعكاسات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد ١٩ وبرغم من الاجراءات الإقتصادية والاجتماعية التي أخذتها الحكومة، تنامى الإحباط وتشاؤم الموريتانيين فيما يخص الإقتصاد خلال الأعوام القليلة حيث يقول ثلاثة بالمئة فقط إن الوضع الاقتصادي جيد جدا، بينما يقول ثلث الناس إن الوضع جيد. بالمقابل، يقول ستة من كل عشرة موريتانيين إن الوضع الاقتصادي سيئ (38 بالمئة) أو سيئ جدا (22 بالمئة). هذه المعدلات تعكس الواقع، إذ يعاني الإقتصاد الموريتاني من إختلالات بنوية تعيق نموه في الوقت الراهن منها ضعف الأنشطة الفلاحية بشقيها الزراعي والرعوي بالإضافة إلى غياب سياسة إقتصادية محكمة فيما يتعلق بالشق المتعلق بالمعادن.

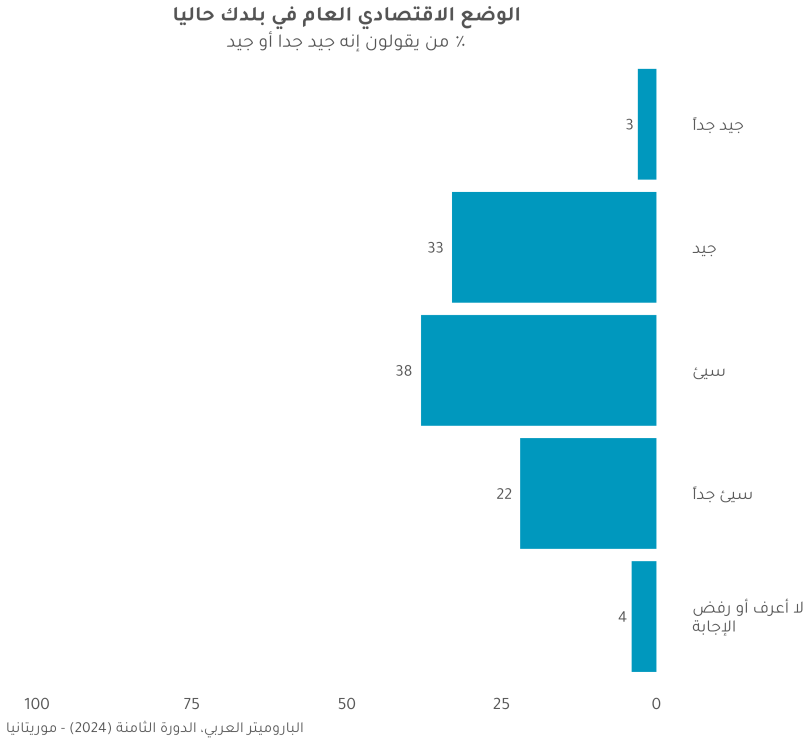

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الموريتاني تسارعا قويا العام القادم، وذلك بفعل دخول حقل "آحميم" للغاز، الواقع على الحدود البحرية مع السنغال مرحلة الإنتاج. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل نمو الاقتصاد الموريتاني سيصل حدود 5.1 بالمئة في عام 2024، قبل أن يقفز إلى 14.3 بالمئة في عام 2025، مدفوعا بدخول حقل "آحميم" للغاز الطبيعي مرحلة الإنتاج.
ونقلت وكالة بلومبرغ تصريحات لفيليكس فيشر، رئيس بعثة الخبراء التي أوفدها صندوق النقد الدولي إلى موريتانيا، قال فيها إن بدء الإنتاج في حقل آحميم سيساهم بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا اعتبارا من عام 2024، وأوضح أن الصندوق يتوقع نمواً اقتصادياً في موريتانيا بمعدل 14.3 بالمئة في عام 2025، حيث ستمثل صادرات الغاز نسبة 11.6 بالمئة من إجمالي صادرات البلاد.

ومن المتوقع أن ينتج مشروع "آحميم"، الذي تديره شركتا BP و Energy، Cosmos حوالي 2.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا خلال المرحلة الأولى. ووفقا لتوقعات الشركتين، من المتوقع أن يصل حجم الإنتاج بعد ذلك إلى 5 ملايين طن سنويا بدءا من عام 2027 و 10 ملايين طن اعتبارا من عام 2030.

بالرغم من هذه التقارير الدولية والوطنية يرى 40 بالمئة أن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل بكثير أو أفضل بقليل خلال السنوات القليلة القادمة؛ بينما يتوقع الثلث بقاء الحال على ما هو عليه الآن، في حين تقول أقلية إن الوضع سيكون أسوأ أو أسوأ بكثير.

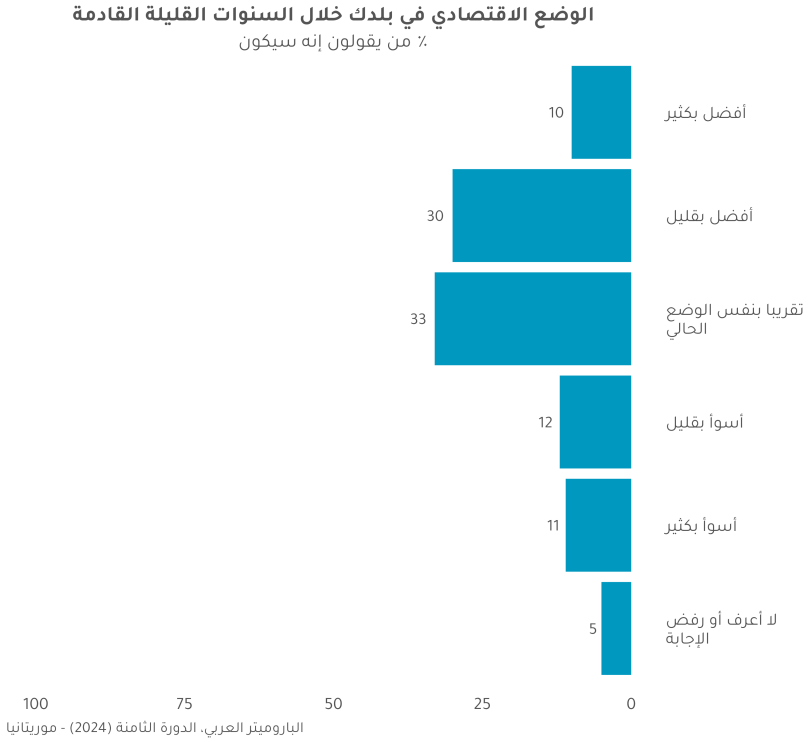

من مظاهر تدهور الظروف الإقتصادية وانعدام الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة إلغاء موريتانيا لكثير من دعم المواد الغذائية ورفع الضرائب على الصادرات وندرة بعض المواد في السوق المحلية. عرض الباروميتر العربي على المواطنين العبارة الآتية "خفنا ان ينفد الغذاء قبل أن نؤمن المال لشراء المزيد". تقول غالبية المواطنين إن هذه العبارة صحيحة دائما (25 بالمئة) أو أحيانا (44 بالمئة). في حين يقول ربع الموريتانيين فقط تقريبا (27 بالمئة) إنها غير صحيحة إطلاقا. يربط الموريتانيون المشاكل المتعلقة بالغذاء بسوء إدارة الحكومة كأكبر سبب وراء هذه المشاكل (41 بالمئة)، والتضخم (19 بالمئة)، والفجوة بين الأغنياء والفقراء (13 بالمئة).

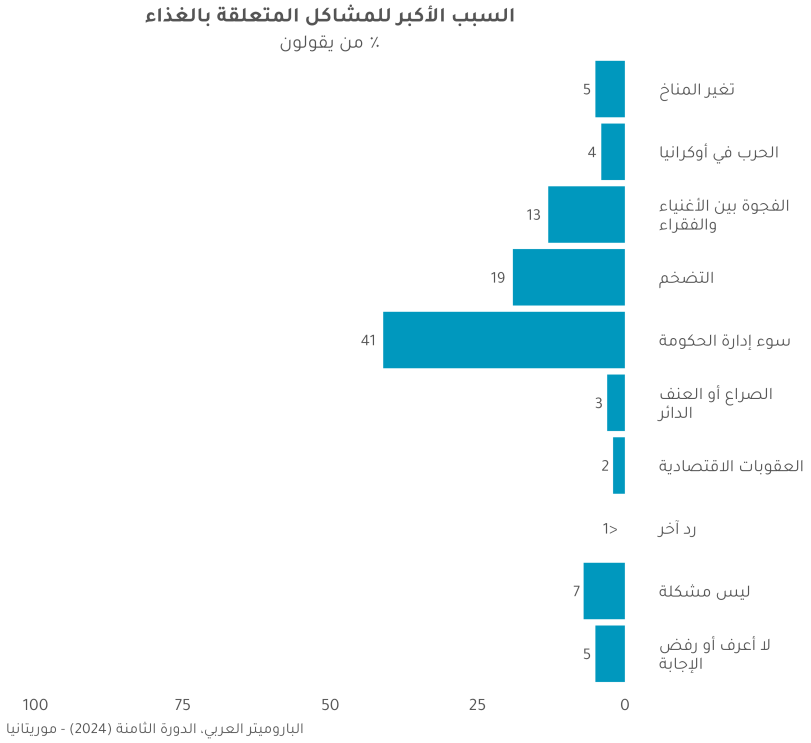

فيما يتعلق بالتفاوت الاقتصادي، يقول ربع الموريتانيين (26 بالمئة) إن الهوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت خلال العام الماضي. بالمقابل، يقول قرابة النصف (48 بالمئة) إنها بقيت على حالها، في حين يرى الخمس (19 بالمئة) إنها تقلصت خلال الفترة ذاتها. يظهر من نتائج الاستطلاع أن ربع الموريتانيين فقط يعربون عن رضاهم إزاء أداء الحكومة فيما يتعلق بتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بالمقابل، يرى 45 بالمئة من الناس إن أداء الحكومة في هذا المجال سيء، ويقول 27 بالمئة إن الأداء سيء جدا.

من أجل تحسين الظروف الاقتصادية، يرى الشعب إن على الحكومة خفض تكلفة المعيشة (34 بالمئة)، خلق فرص عمل جديدة (24 بالمئة)، رفع الأجور (13 بالمئة)، وإصلاح النظام التعليمي (13 بالمئة).

الفساد

يتضح من الاستطلاع ان الفساد مستشري بدرجة كبيرة في مؤسسات الدولة بنسبة وصلت 45 بالمئة، وهذه نسبة كبيرة وتشهد عليها البيانات التقارير الصادرة عن المؤسسات الرقابية و خاصة البرلمانيين المعارضين، كما ان النسبة الموالية و التي تعترف بوجود فساد و لو متوسط وصلت إلى 32 بالمئة، و إذا جمعنا النسبتين يتبين بموضوع ان نسبة 77 بالمئة من الذين شملهم الاستطلاع يرون ان هنالك فساد على مستوى أجهزة الدولة. و هذا على الرغم من وجود " الرشاد " الذي بواسطته يتم صرف ميزانيات الاستثمار و ذلك من خلال فواتير و عقود خدمة تضمن أن المسير لا يلمس السيولة بل فقط يصرفها لمستحقيها مقابل فواتير و اتفاقيات و عقود.

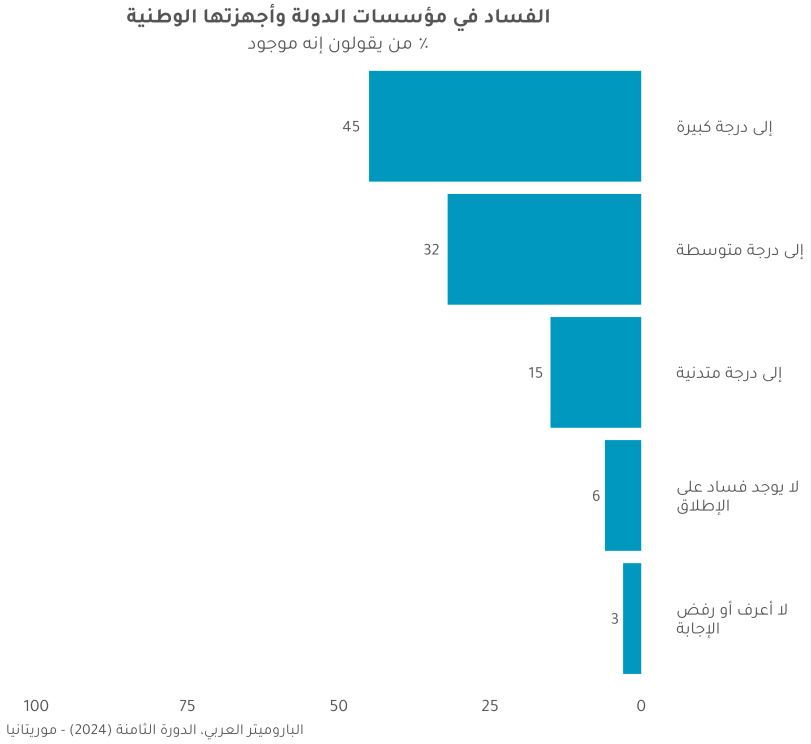

أما عن الفساد في المجالس المحلية فان الاستطلاع يشير إلى أن النصف تقريبا (48 بالمئة) يرون أن أغلب المسؤولين المحليين فاسدون لكن هذا مستغرب لأن هؤلاء المسؤولين عادة لا يجدون ما يسيرونه و بالتالي مهما علت نسبة فسادهم فان المال الذي يسيرونه قليل جدا.

حول درجة قيام الحكومة بالعمل على محاربة الفساد تشير أكبر نسبة 34 بالمئة إلى أن الحكومة تحارب الفساد بدرجة قليلة جدا ، ويعضد هذه النسبة إلى أنه قلما نسمع عن مسؤول حكومي تمت إقالته بسبب الفساد أو أحيل للسجن و هذا دليل كافي على صدق النسبة التي إذا ما ضفنا لها 24 بالمئة ترى تلك الدرجة متوسطة و 25 بالمئة في الطرف الآخر تنفي أي جهد لإزالة الفساد ينتج أن تقريبا 83 بالمئة من المشمولين غير راضين عن جهود الحكومة في هذا الشأن.

البيئة

بالنسبة للموريتانيين فإن التحديات البيئية الأساسية المتصلة بالمياه هي أكبر تحد، والجدير بالذكر بأن معظم مدن موريتانيا الداخلية تعاني من شح في المياه إذ يذكر الكثيرون إما تلوث مياه الشرب أو ندرتها أحيانا أو تلوث مصادرها، أو عدم كفاية هذه الموارد في المقام الأول. هذا الأمر ليس غريبا بالنظر للمخاوف الإقليمية والدولية المتنامية إزاء قضية الأمن المائي. هناك تحدي آخر هو إدارة النفايات، حيث يصنف البعض هذا الملف بصفته أكبر تحد بيئي تعاني منه عدة مدن موريتانية من عدم فاعلية نظم إدارة النفايات.

أما عن تأثير درجة الحرارة على حياة المواطن الموريتاني اليومية فهي كالآتي: 42 بالمئة تؤثر إلى حد كبير و32 بالمئة متوسط وترى مجموعة أخرى أنها لا تؤثر على حياتهم اليومية إلا بحد قليل (21 بالمئة).

فيما يخص تأثير شح المياه علي حياة المواطن اليومية، تشهد معظم مناطق ومدن موريتانيا شح كبير في المياه وهو ما يؤثر على حياة المواطن البسيط اليومية وذلك على نحو التالي: 49 بالمئة إلى حد كبير و28 بالمئة إلى حد متوسط و17 بالمئة إلى حد قليل، بينما يرى البعض أنها لا تؤثر عليهم بنسبة 4 بالمئة.

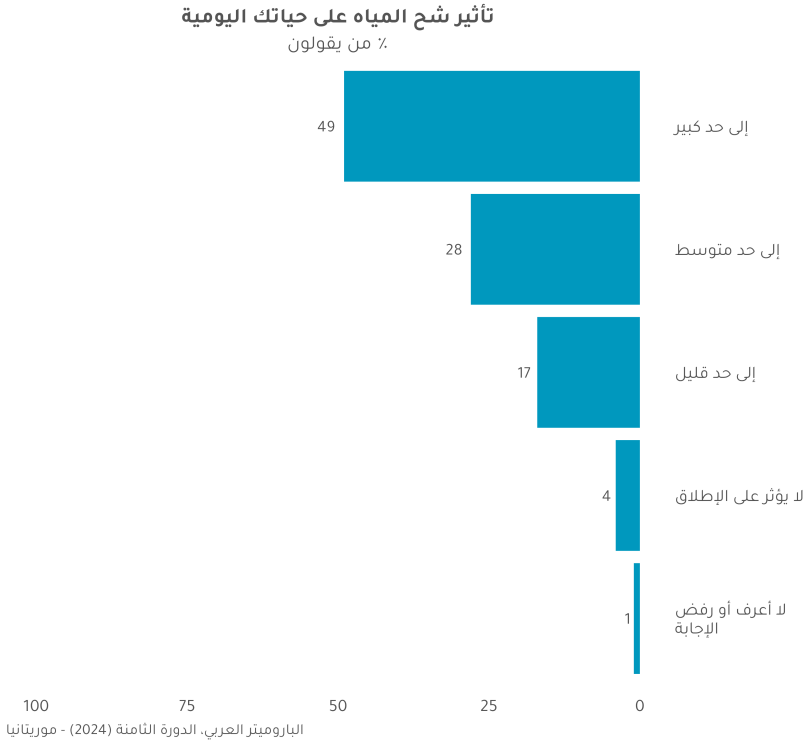

عند سؤال الموريتانيين حول فهمهم لمصطلح تغير المناخ، يقول النصف (49 بالمئة) إن الطقس هو ما يتبادر إلى ذهنهم عند سماع المصطلح، بينما يقول 24 بالمئة إنه الكوارث الطبيعية، 11 بالمئة الإنتاج الزراعي أو التلوث، على التوالي. وهنا نلاحظ ان المواطن الموريتاني لايدرك مفهوم التغير المناخي. من الواضح أن الموريتانيين يرغبون في رؤية عمل حكومي أكبر من أجل التصدي لتغير المناخ (63 بالمئة).

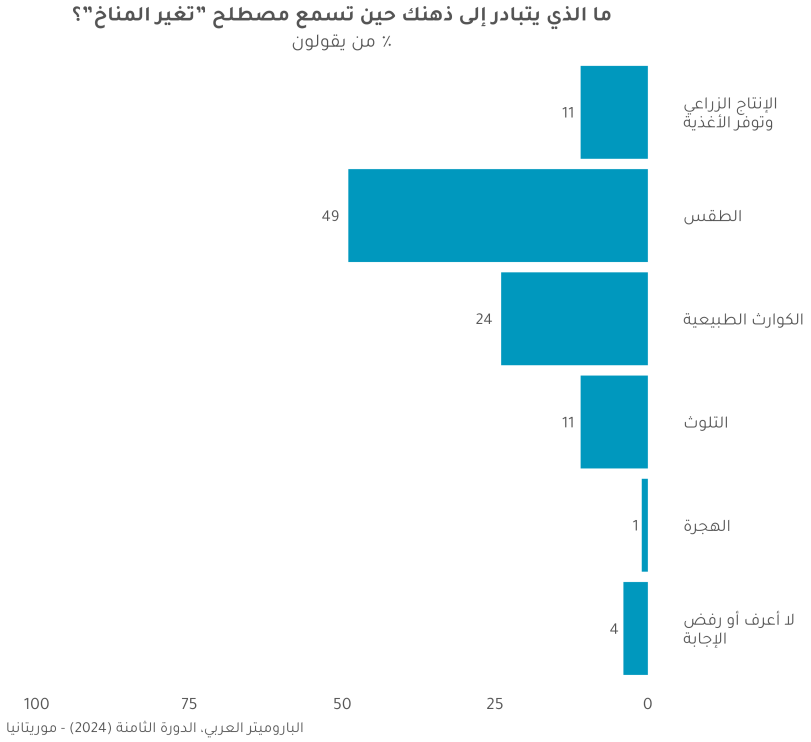

عند طرح السؤال عن الإنهاء التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري، يقول 28 بالمئة إنهم يفضلون هذا الأمر بشدة بينما يقول 35 بالمئة إنهم يفضلونه نوعا ما. بالمقابل، يعارض قرابة الثلث هذا الأمر نوعا ما (27 بالمئة) أو بشدة (8 بالمئة).

وعندما تم طرح سؤال يتعلق بتحديد تاريخ مستهدف لإنهاء التدريجي لاستخدام المركبات الملوثة كانت الأجوبة على النحو الآتي: 36 بالمئة أفضل بشدة و30 بالمئة أفضل إلى حد ما بينما عارضته إلى حد ما نسبة 20 بالمئة وعارضته مجموعة بشدة 10 بالمئة.

وعند معالجة السؤال المتعلق بالقلق من الآثار المترتبة عن تغير المناخ على الصحة الجسدية للمواطنين الموريتانيين، جاءت الأجوبة على نحو التالي: 32 بالمئة إلى حد كبير و30 بالمئة إلى حد متوسط يكون مجموع المواطنين الموريتانيين الذي يشعرون بأن تغير المناخ له آثار جسدية تقريبا 62 بالمئة من المواطنين، بينما يقول 31 بالمئة إنهم قلقون إلى حد قليل و6 بالمئة لا يشعرون بأي قلق.

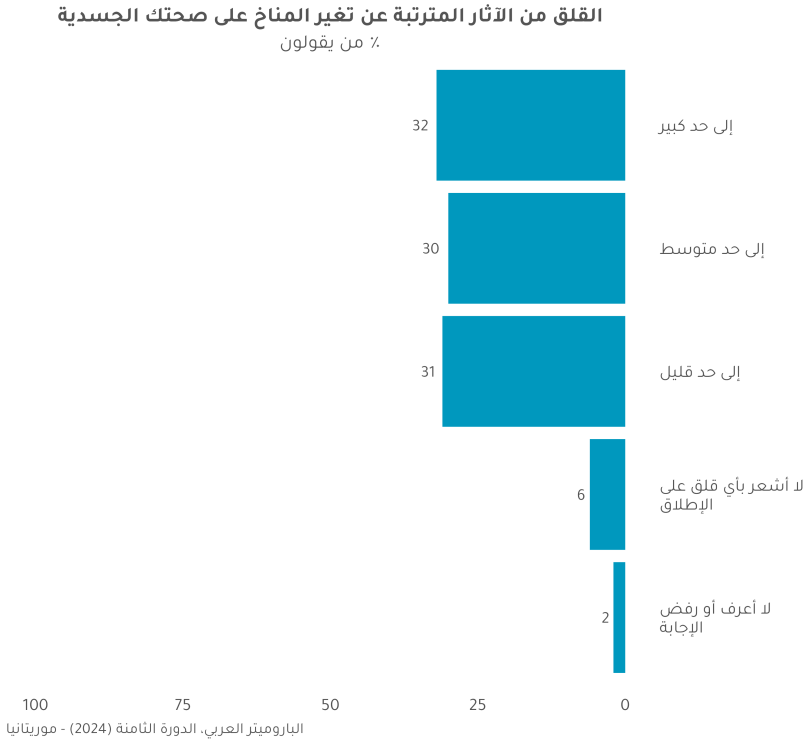

ويتضح من السؤال التعلق بالقلق من آثار المترتبة على الصحة النفسية للمواطنين الموريتانيين كانت الأجوبة على نحو التالي: 35 بالمئة إلى حد كبير و 28 بالمئة إلى حد متوسط يكون مجموع المواطنين الذين يشعرون بالقلق 63 بالمئة و27 بالمئة قلقون إلى حد قليل و9 بالمئة لايشعرون بأي قلق.

من بين المواطنين الموريتانيين عندما سئلوا عن القلق من الآثار المترتبة عن تغير المناخ على وظائفهم أو مصادر أرزاقهم كانت إجاباتهم على نحو التالي: 30 بالمئة إلى حد كبير و 25 بالمئة إلى حد متوسط وبذالك يكون مجموع المواطنين الموريتانيين الذين يشعرون بقلق على وظائفهم أو مصادر ارزاقهم بسبب تغير المناخ هو 55 بالمئة و27 بالمئة إلى حد قليل و16 بالمئة لايشعرون بأي قلق على الإطلاق يعتقدون آن تغير المناخ لا يغير من واقعهم.

الحريات العامة

يظهر الاستطلاع توزيعًا متنوعًا في آراء الأشخاص بخصوص حرية التعبير، حيث أن 11 بالمئة يرونها مضمونة إلى درجة كبيرة، و27 بالمئة يرونها مضمونة لدرجة متوسطة، و34 بالمئة يرونها مضمونة لدرجة قليلة، و23 بالمئة يرونها غير مضمونة، و4 بالمئة يعتذرون عن الإجابة. يظهر أن هناك تباينًا في وجهات النظر بين أصحاب التعليم العالي وذوي المستوى التعليمي الثانوي أو أقل، حيث يعتبر أكثر نسبة من أصحاب التعليم العالي أن حرية التعبير مضمونة بدرجة أعلى مقارنة بأولئك ذوي المستوى التعليمي الثانوي أو أقل.

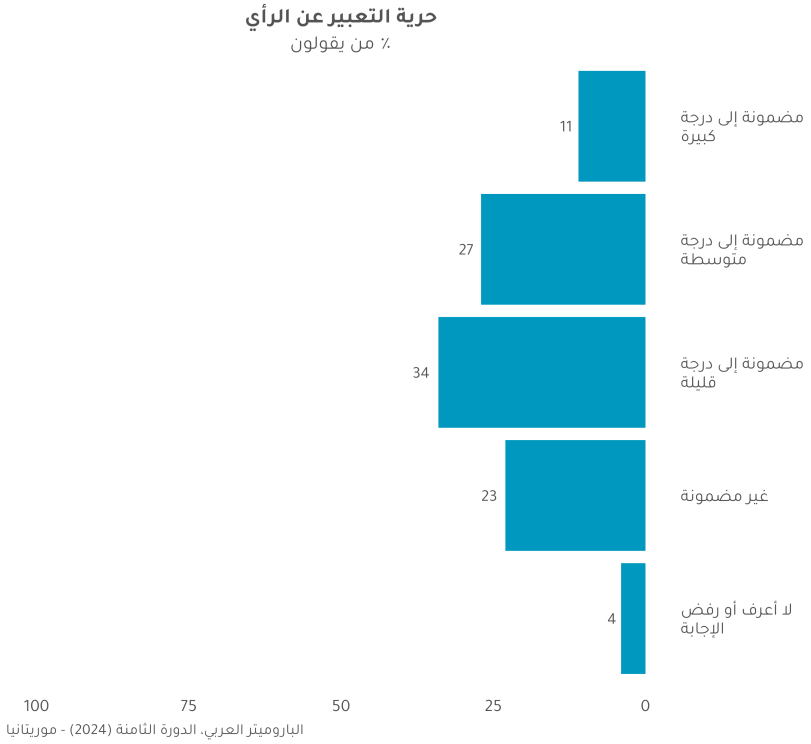

يمكن تفسير التوزيع المتباين للآراء بأنه يعكس وجهات نظر وتجارب مختلفة للأفراد في موريتانيا، وقد تكون هناك تحديات معينة تؤثر على درجة الثقة في حرية التعبير، مثل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يشير هذا الاستطلاع إلى أهمية النقاش العام والتوعية بقضايا الحريات الفردية والجماعية في المجتمع، وقد يكون من المفيد تعميق الحوار حول هذه القضايا لتحسين الفهم وتعزيز الاحترام المتبادل.

يقول أربعة من كل عشرة موريتانيين تقريبا إن وسائل الإعلام تتمتع بحرية في انتقاد أفعال الحكومة إلى درجة كبيرة (ثمانية بالمئة) أو متوسطة (31 بالمئة). تظهر هذه النسب أن هناك شريحة من المواطنين يقولون أن وسائل الإعلام لديها حرية نسبية في انتقاد أو تقييم أداء الحكومة.

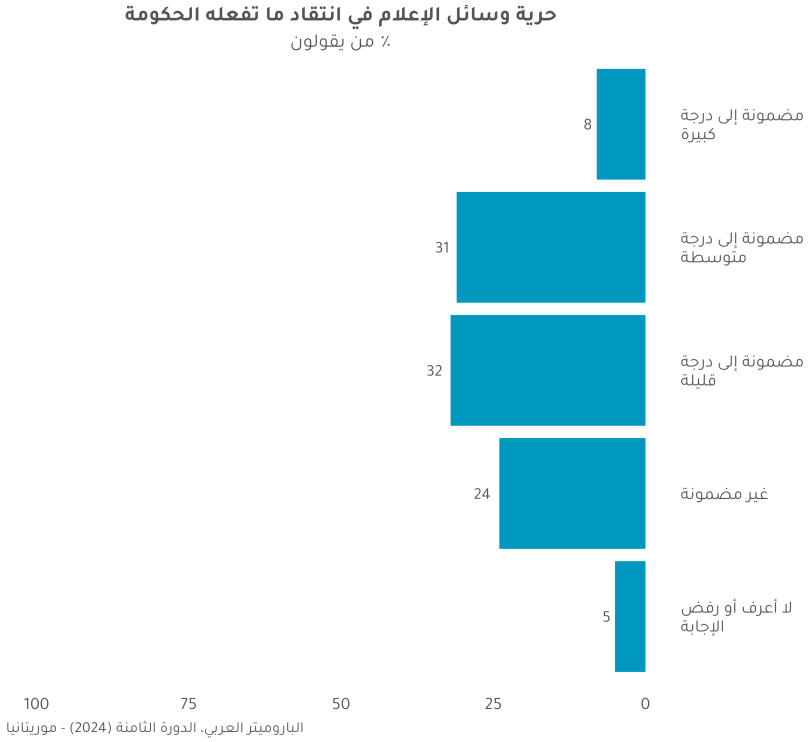

كما يتضح تفاوت في مستوى الثقة بحرية وسائل الإعلام في التعبير عن الانتقادات. يقول ثلث الموريتانيين إن حرية انتقاد الحكومة من قبل وسائل الإعلام مضمونة إلى درجة قليلة (32 بالمئة)، بينما يقول الربع (24 بالمئة) إنها غير مضمونة على الإطلاق. ويقتضي هذا الواقع تشجيع وسائل الإعلام على مزيد من الانفتاح والاستقلالية في تقديم التقارير والتحليلات، وتوعية المواطنين بأهمية الحوار العام وحرية التعبير.

الأمر ذاته ينطبق على حرية الصحافة بشكل عام إذ تتقارب النسب إلى حد كبير في هذا السياق. وبالتالي، يظهر التفاوت بجلاء بشأن مدى ثقة الناس في حرية الصحافة، مع غلبة أكبر عدد من المشككين وغير المتأكدين، مما يتطلب حماية حرية الصحافة وضمان استقلاليتها، بالإضافة إلى تشجيع التوعية والتثقيف بأهمية الصحافة المستقلة والموثوقة في بناء المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر نسب متفاوتة في مدى ثقة الناس في حرية المشاركة في المظاهرات والاعتصامات، مع تفاوت واضح بين الذين يرونها مضمونة بشكل كبير وبين الذين يشككون فيها.

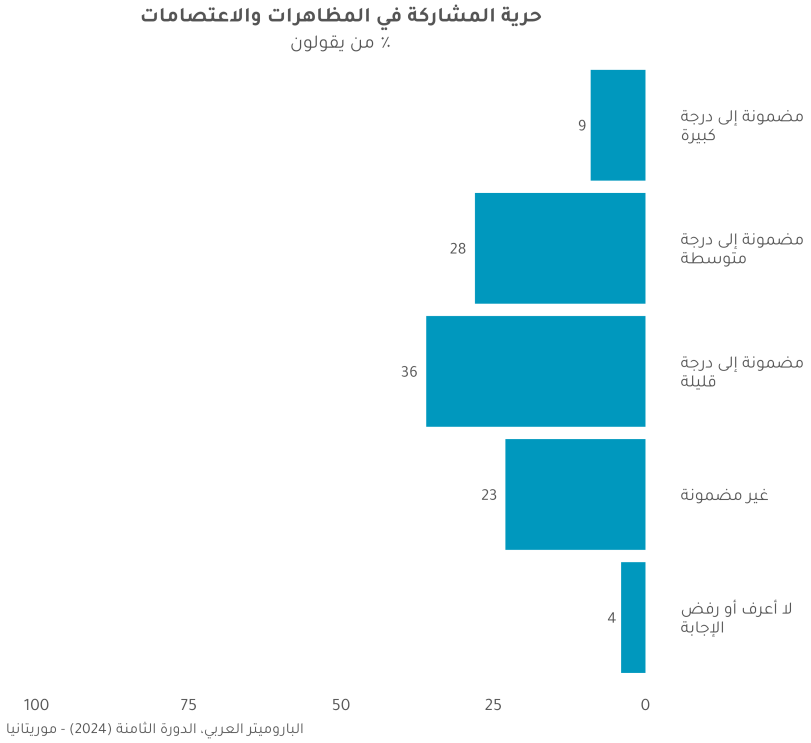

الديمقراطية والأنظمة السياسية

شكلت بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، مرحلة حاسمة في التاريخ السياسي الموريتاني، ذلك أنه عرف خلالها تحولات جذرية وعميقة، كانت وراءها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، اجتمعت كلها لتحرك مياه الحياة السياسية الراكدة بالبلاد. وقد ساهمت تلك العوامل بشكل كبير في بروز نقاش سياسي حول مستقبل البلاد، فبدأت تطفو على الساحة السياسية نقاشات جادة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون، لتشكل موجة جديدة من الخطابات والمساجلات السياسية، دفعت بالسلطة السياسية إلى التفكير بجدية في إصلاحات شاملة، بدأت بإقرار دستور يكرس احترام حقوق الإنسان ويأخذ بالديمقراطية في معناها الذي يعني القطيعة مع النزعة الشمولية من جهة، والاعتراف بالاختلاف في إطار تعددية سياسية من جهة أخرى.

غير أن النظام الذي أسس له دستور 1991، وصل نهايته على إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع في أغسطس 2005، لتبدأ مرحلة جديدة من التاريخ السياسي الموريتاني عنوانها الرئيسي هو تجاوز الأخطاء التي وقع فيها النظام السياسي السابق ومحاولة الاستجابة للتغييرات الاجتماعية والتطلعات السياسية، وهو ما شكل دستور 2006، بداية تجسيده وكذلك التعديلات التي أدخلت عليه في سنتي 2012 و2017.

وخلال السنوات الأخيرة، تزايد الشعور بالإحباط لدى الموريتانيين من النظام السياسي لعجزه عن الاستجابة لطموحاتهم في التغيير والتنمية والديمقراطية، ذلك على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود من الممارسة الديمقراطية، فالاعتقاد السائد أنها كانت مجرد تكريس لممارسات تتنافى مع الثقافة الديمقراطية كالقبلية والطائفية والمحسوبية، على حساب المشروع الوطني الجامع، بل أكثر من ذلك استمر الغبن والتهميش لفئات عريضة من الشعب، واستأثرت فئة قليلة بالسلطة والثروة، وكان مكون الحراطين الأكثر تضررا من هذا الواقع.

لهذا يرغب الناس في اصلاح سياسي عميق، حيث ترى نسبة 45 بالمئة ضرورة اجراء إصلاحات على دفعة واحدة، ولا شك أن هذه النسبة سوف تتزايد في السنوات المقبلة إذا لم يشهد النظام السياسي الموريتاني إصلاحات جذرية، لكنه ليس من المسلم به أن تظل المطالب بالإصلاحات السياسية في السنوات المقبلة سلمية وخالية من العنف.

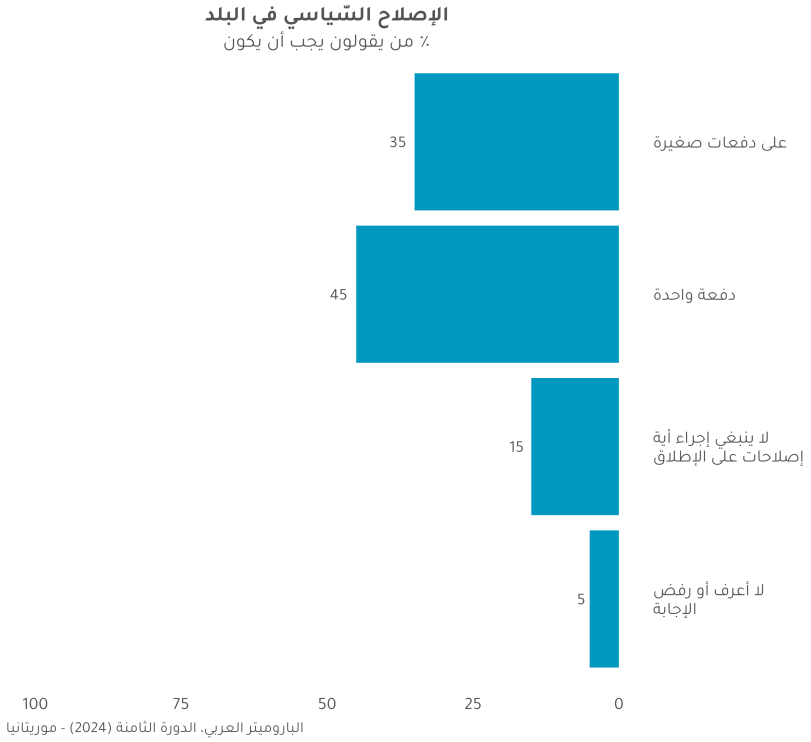

ومما يزيد من قتامة الوضع الشعور باليأس إزاء أداء النظام الديمقراطي برمته نظرا لما يعرفه من اختلالات في العمليات الانتخابية وما تشهده من تردي وتزوير وسوء تنظيم ساهم في رفع نسبة العزوف عن المشاركة السياسية وفي الاستحقاقات الانتخابية.

وحول ما إذا كان للوضع الاقتصادي علاقة بالنظام الديمقراطي، وإن كان أداء الاقتصاد يكون ضعيفا في النظام الديمقراطي، حيث وافق على ذلك بشدة 9 بالمئة فقط، ووافقت عليه نسبة 22 بالمئة ولم يوافق عليه 42 بالمئة في حين لم توافق مطلقا نسبة 24 بالمئة. ويعود ذلك إلا أنه لا أحد يريد تحميل الأنظمة الديمقراطية مسؤولية فشل السياسات الاقتصادية، لأن ذلك الفشل يعود على الكثير من العوامل التي منها الفساد وغياب الشفافية.

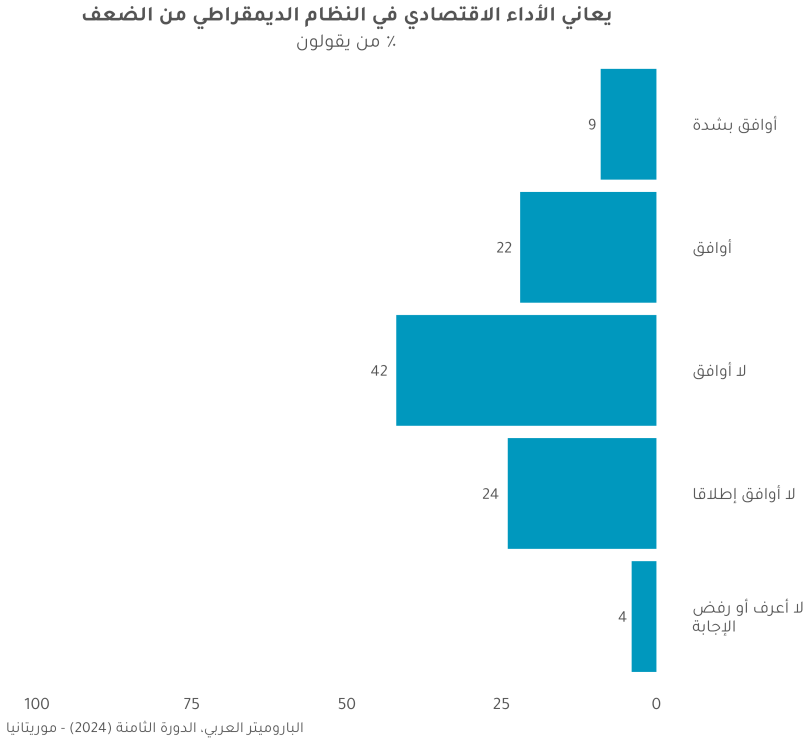

وعلى الرغم من هذه الوضعية البائسة لواقع الديمقراطية في موريتانيا، فلا يزال هناك أمل لدى البعض في أن النظام الديمقراطي هو الأكثر قدرة على التصدي للمشاكل المطروحة، فقرابة ثلاثة أرباع الموريتانيين ترى أن الديمقراطية كنظام تظل أفضل من النظم الأخرى، هذا الموقف تدعمه نسبة 54 بالمئة التي ترى بشدة أن الديمقراطية هي النظام الوحيد الأصلح للحكم، في حين ترى نسبة 14 بالمئة أن الحكومة غير الديمقراطية قد تكون الأصلح، وأن نوع الحكومة لا يهم بنسبة 25 بالمئة.

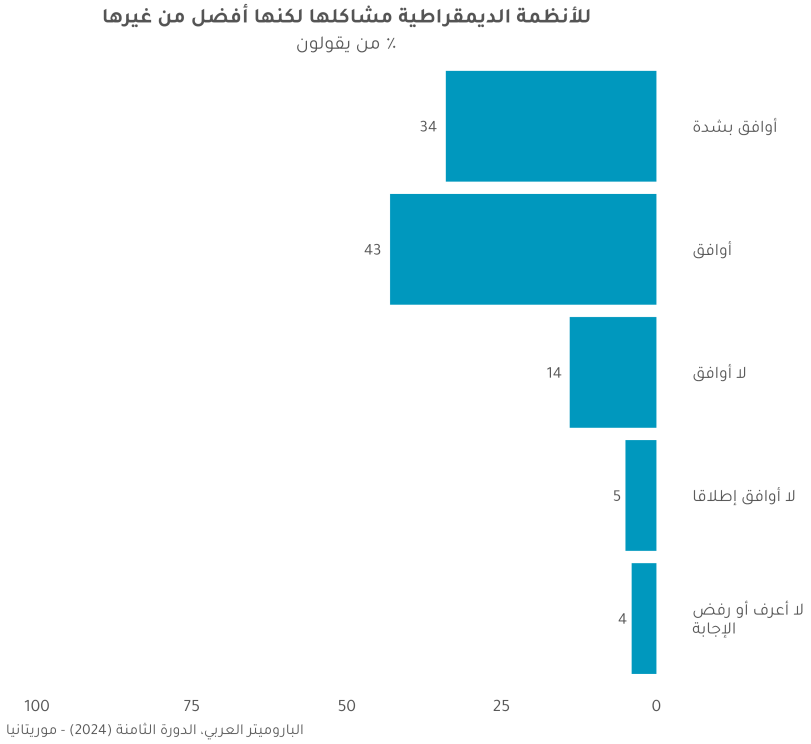

وخلاصة القول في هذه النقطة أنه في الوقت الذي يتزايد فيه القلق إزاء النظام الديمقراطي الموريتاني وتتعدد المشاكل التي تواجهه، فإن الدعوات إلى الإصلاح تشهد تزايدا مع ارتفاع في حدة نبرة التعبير من دون التعليق على نوعية الحكومة ولا الأشخاص، فالأولوية باتت اليوم لإصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية بشكل يستجيب لطموحات الشعب وتطلعاته المشروعة.

الهجرة

نسبة من يفكرون في الهجرة من الموريتانيين تبلغ 22 بالمئة، وهذه النسبة تعكس جزءًا صغيرًا من الفئة العمرية الشابة الذين يفكرون في الهجرة، مع تأثيرات مختلفة بين الجنسين ومستويات التعليم، ويتجلى تفاوت كبير بين الجنسين في النظرة نحو الهجرة، مع غلبة النسبة الكبيرة للناقمين على الذكور والنسبة الأقل للإناث.

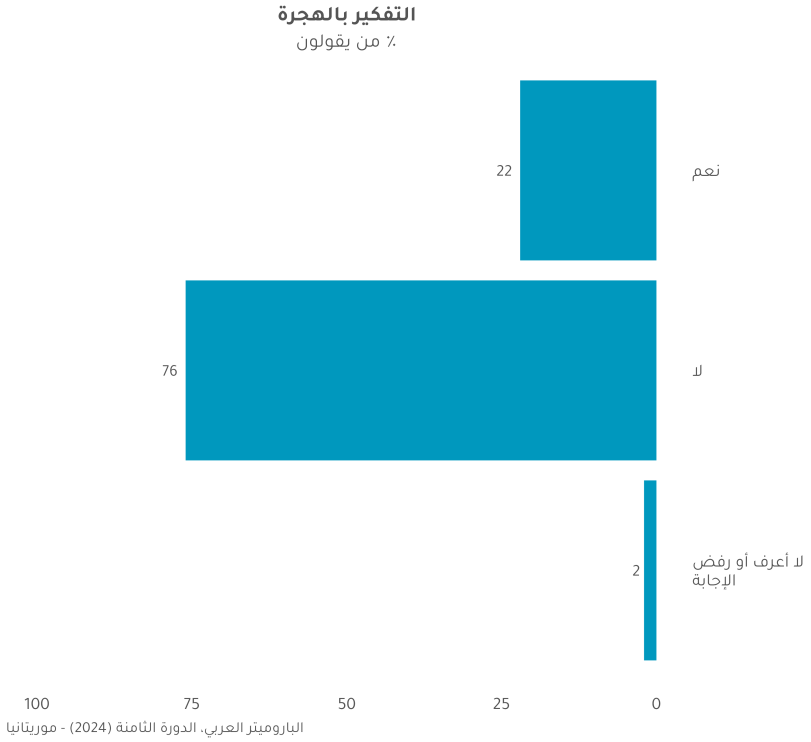

ويتبين من الاستطلاع أن الشباب لديهم ميل أكبر للهجرة مقارنة بالفئات العمرية الأكبر سنًا، مما يقتضي توجيه جهود التوعية والتثقيف بشكل متوازن للجنسين حول الاستقرار والفرص المتاحة داخل البلاد، بالإضافة إلى توفير فرص عمل وتعليم مستدامة للشباب، وتطوير برامج وفرص تشغيل وتعليم مستدامة للشباب، وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد للحد من اتجاهات الهجرة السلبية.

بالنسبة للأسباب الدافعة للهجرة، كانت النتائج كالتالي: دوافع اقتصادية (70 بالمئة): يعكس ارتفاع نسبة الذين يرون الدوافع الاقتصادية للهجرة أهمية الظروف الاقتصادية التي يعيشها الشباب، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات بالهجرة لتحسين الوضع المالي ، وهو أمر يتطلب تعزيز الفرص الاقتصادية داخل البلاد وتقديم برامج دعم للشباب و تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات لتوفير فرص عمل مستدامة. دوافع التعليم (23 بالمئة): وتعكس هذه النسبة الاهتمام بالحصول على فرص تعليمية أفضل خارج البلاد، وتحسين جودة التعليم وتوفير فرص دراسية متنوعة ومناسبة للشباب داخل البلاد. دوافع الفساد والأمن والسياسة والدين (12 بالمئة، 8 بالمئة، 11 بالمئة، 8 بالمئة): تعكس هذه النسب هيمنة المشاكل السياسية والأمنية والفساد، مما يؤثر على الاستقرار والرغبة في البقاء داخل البلاد. دوافع الانضمام للعائلة (5 بالمئة): وتعكس هذه النسبة رغبة بعض الأفراد في الالتحاق بأفراد عائلاتهم خارج البلاد، مما يعكس عوامل اجتماعية وعائلية للهجرة. العوامل الأخرى (5 بالمئة): مما يعكس تنوع العوامل التي تدفع بعض الأفراد للهجرة، وقد تكون عوامل شخصية أو اقتصادية أخرى غير المذكورة.

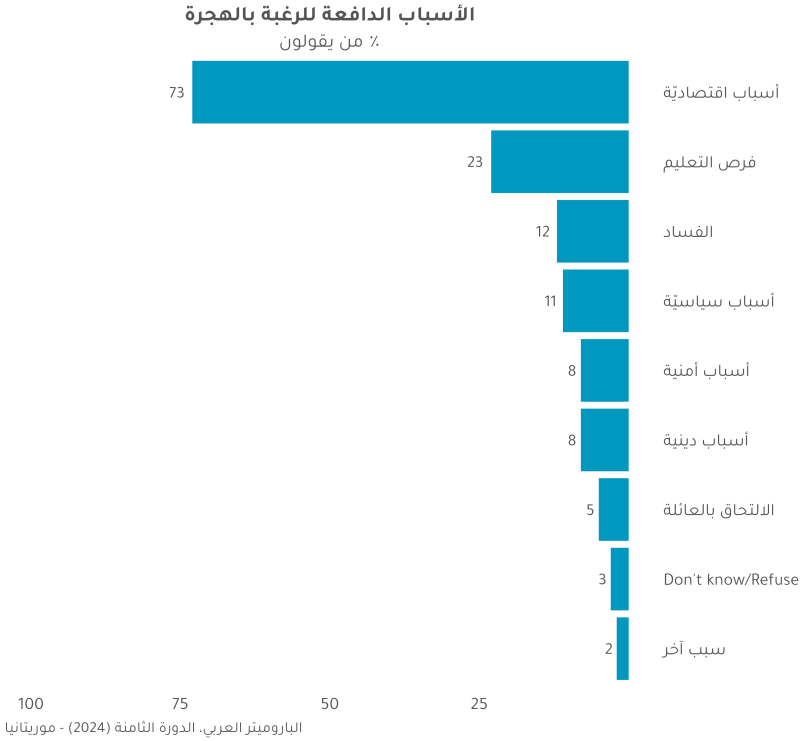

تظهر النتائج تفاوتًا واضحًا في تفضيل البلد المستهدف للهجرة، مع ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بشكل ملحوظ.

قضايا المرأة

يقول ستة من كل عشرة موريتانيين تقريبا إنهم يوافقون على عبارة أن الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء. بالمقابل، تقول نسبة معتبرة إنها لا توافق أو لا توافق مطلقا على هذا الطرح، كما هو متوقع، بينما يميل الرجال للاعتقاد بأنهم أفضل في تولي القيادة السياسية، تميل النساء إلى رفض هذا القول. يظهر الاختلاف بوضوح في مواقف الأفراد بشأن تولي الجنسين للقيادة السياسية، مع تفاوت بين المؤيدين بشدة والمعارضين بشكل كامل، ويرد هذا الاختلاف لجوانب متعددة تؤثر على الأفراد بشأن القيادة السياسية للمرأة؛ وهو أمر يتطلب إشاعة الوعي حول المساواة بين الجنسين في القيادة السياسية وتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، بالإضافة إلى تشجيع النقاش العام حول قضايا المساواة وتعزيز حقوق النساء في المشاركة السياسية. رغم ذلك، يقول ثلثي الموريتانيين إنهم يوافقون (45 بالمئة) أو يوافقون بشدة (23 بالمئة) على فكرة تخصيص عدد من المقاعد في البرلمان للنساء كحد أدنى.

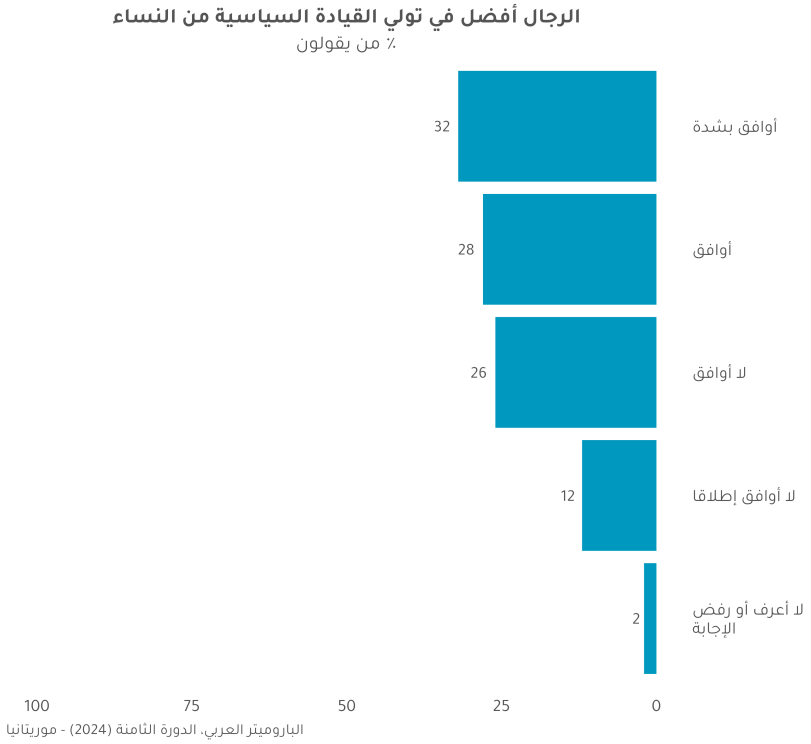

على الصعيد الاجتماعي، تظهر الاختلافات في النسب بين الذكور والإناث في التصورات حول دور الرجل في العائلة وتولي القرارات العائلية. بينما يقول تقريبا 60 بالمئة إنهم يرون أن القرار الأخير في كل الشؤون العائلية يجب أن يكون للرجل، يعرب 40 بالمئة تقريبا عن رفضهم لهذا الطرح. تكشف النتائج عن اختلاف كبير بين الرجال والنساء في هذا الموقف. قد يتطلب الأمر تعزيز الحوار والتفاهم بين أفراد الأسرة لتحقيق توازن واستقرار في اتخاذ القرارات العائلية وتشجيع بناء العلاقات القائمة على الاحترام والتعاون بين الأفراد في الأسرة لتجاوز الاختلافات والتحديات. بالمقابل، تميل الأكثرية في موريتانيا إلى القول بأن الأب والأم معا مسؤولان بالتساوي على اتخاذ القرار حول الإنفاق على الغذاء داخل الأسرة (42 بالمئة). يقول 35 بالمئة من الموريتانيين إن هذا الدور مناط بربة الأسرة أو الأم، بينما يقول 20 بالمئة إنه دور رب الأسرة أو الأب. كذلك، يعكس الاستطلاع اختلافًا في توزيع المسؤوليات بين أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنواع الأغذية، مع تفضيل ربة الأسرة كمسؤول رئيسي في هذا الجانب وتحديد نسبة منخفضة من رب الأسرة يفضلون ذلك.

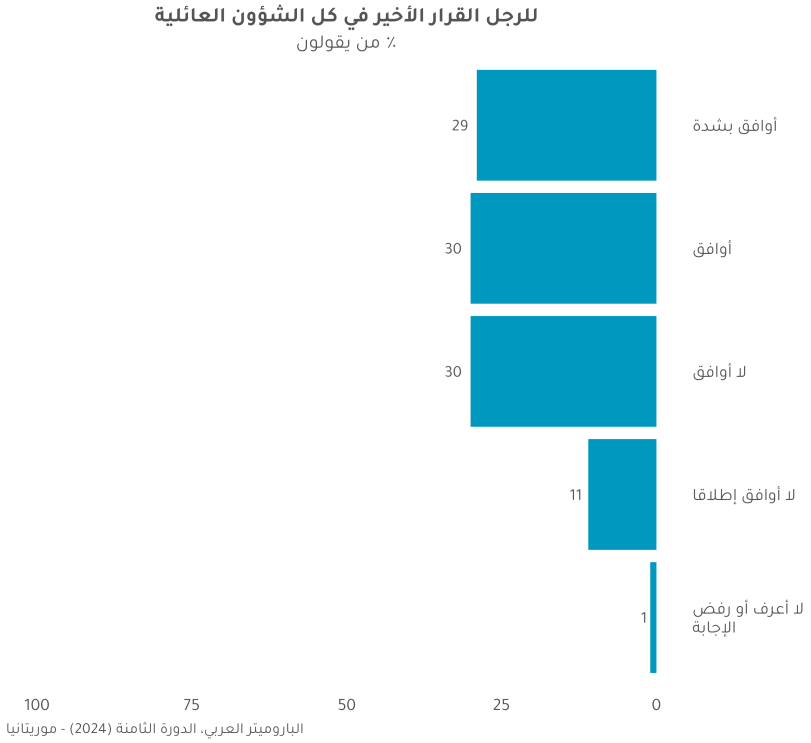

فيما يتعلق بالتعليم، تعرب الأغلبية في موريتانيا عن رفضها لفكرة أن التعليم الجامعي أهم للرجال منه للنساء. إذ يقول 22 بالمئة فقط إنهم يوافقون بشدة على هذا الطرح بينما تقول نسبة مماثلة إنها لا توافق إطلاقا على هذه الفكرة. وبينما يقول 18 بالمئة إنهم يوافقون، يقول الضعف (36 بالمئة) إنهم لا يوافقون. وتقتضي النسب السالفة ضرورة تشجيع ودعم البرامج والمبادرات التي تعزز التعليم الجامعي للنساء وتعزز دورهن.

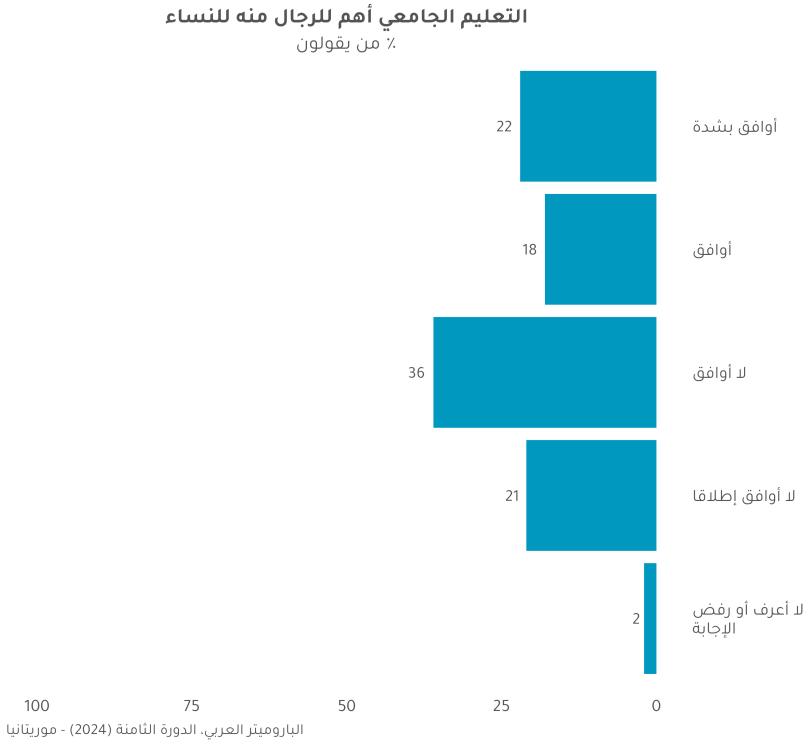

تعكس الآراء الواردة في استطلاع الرأي حول العنف ضد المرأة في موريتانيا تفاوتًا واضحًا في التصورات والتجارب الشخصية للأفراد. فالنسبة المئوية للنساء اللاتي يعتقدن أن العنف ضد المرأة تزايدت قليلاً أعلى من الرجال، وهذا يعود لتجارب شخصية أو مشاهدات محددة للحالات العنف. وفي هذا السياق، لا بد من تعزيز الوعي والتثقيف حول آثار العنف ضد المرأة وضرورة مكافحته، وكذلك تعزيز القوانين والسياسات التي تحمي حقوق المرأة وتعاقب الجناة في حالات العنف.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.